

حبيب معلوف

مع دخول وزراء وممثلي الدول على خط المفاوضات المناخية في دوربان، ظهرت أمس مسودة نص وضعت للنقاش مع ما «يسمى» مجموعة الاتصال

ويتضمن النص مقترحات وقضايا عديدة من بينها ما يتعلق بتخفيض الانبعاثات حسب ما ورد في المرفق الأول من كيوتو» وبعض التعديلات المقترحة على البروتوكول وآلية التنمية النظيفة وصندوق التكيف (الذي أعلن عنه «بروتوكول تدابير الاستجابة»، وقضايا التكيف وسوق الكربون «في كوبنهاغن وأقر في كانكون) وقضايا التمويل عامة، وما يسمى ونقل التكنولوجيا

، وقد ظهر جليا غياب ما كانت تسعى إليه 2009 تبندو البنود التي يتم التفاوض حولها مكررة أو مجمدة منذ العام المفاوضات دائما بما يسمى «الرؤية المشتركة»، بالإضافة إلى التباينات حول حجم التخفيف من الانبعاثات وكيفية التحقق والتمويل والتنفيذ... الخ

وقد بدا واضحا أمس أن المتحاورين لم يتفقوا بعد على شكل المقررات التي ستصدر عن مؤتمر دوربان. فهل يمكن أن يصدر إعلان سياسي شبيه بإعلان كوبنهاغن، يعبر عن نوايا من دون التزامات، أو يعبر عن التزامات تكون مقطرة في قانون؟ أم يصدر قرارات ضمن آلية الاتفاقية الإطارية للأطراف الملتزمين فيها؟ ولعل نقطة الخلاف المركزية التي لم تحسم بعد في دوربان هي حول المرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو التي تبدأ العام 2012

حول هذه النقطة يؤكد احد المفاوضات المخضرمين أن الوقت لم يعد يسمح لإنتاج اتفاقية جديدة تحل محل بروتوكول كيوتو، في الفترة المتبقية لان المرحلة الأولى من كيوتو تنتهي العام 2012. فبالإضافة إلى الوقت الذي تحتاج إليه المناقشات للوصول إلى اتفاق جديد، هناك وقت أطول تتطلبه برلمانات الدول للتصديق على هذه الاتفاقيات، كي تصبح نافذة. وفترة سنة لن تكون كافية بالتأكيد لإتمام هذه العملية، إذا تمت المصادقة على أي اتفاق

وهنا يتذكر البعض كيف وقع ممثل وفد الولايات المتحدة على بروتوكول كيوتو العام 1997، وكيف تم رفضه بالإجماع في الكونغرس الأميركي في ما بعد. وحول هذه المسألة تؤكد مصادر متابعه للمفاوضات أن هناك استحالة للوصول إلى اتفاقية جديدة ملزمة من دون الولايات المتحدة. كما ان هناك استحالة ثانية بأن تصادق الولايات المتحدة نفسها على أية اتفاقية ، بسبب الخلافات بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، ولأن غالبية الجمهوريين ترفض 2014 جديدة قبل العام المصادقة على السياسات المناخية التي أعلن عنها الرئيس باراك أوباما والمتعلقة بخفض الانبعاثات إلى 17 في المئة العام 2020 مقارنة بانبعاثات العام 2005

الفترة الثانية

انطلاقا من هذه المعطيات وغيرها من التعقيدات، يفتش البعض، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي، عن مخرج ما، يحافظ على الفترة الثانية من بروتوكول كيوتو، بمن حضر (من لم يعلن الخروج من البروتوكول والالتزام بالفترة الثانية) الى حين إيجاد اتفاق أو بروتوكول بديل. وهو الاقتراح الأكثر تداولاً في الساعات الـ48 الأخيرة، وترجح الكثير من المصادر انه سيكون المخرج شبه الوحيد لعدم ضياع فرصة دوربان، الأخيرة، قبل الوصول إلى الفراغ، من دون اتفاقيات قانونية عالمية أكبر قضية تواجهها البشرية، وهي قضية تغير المناخ

بالرغم من اعتبار السير في الفترة الثانية من بروتوكول كيوتو الحل الوحيد والممكن تحقيقه في دوربان، إلا انه لن يعتبر الحل الكافي لقضية تغير المناخ، لان انبعاثات الملتزمين بالمرحلة الثانية لا تشكل أصلا أكثر من 20 في المئة من الانبعاثات العالمية. وفي حساب بسيط لمن بقي ومن ترك ومن هو خارج المعادلة أصلا، يتبين أن الموقعين على بروتوكول كيوتو العام 1997 كانوا يسهمون بما يقارب 30 في المئة من الانبعاثات العالمية. أما اليوم، ومع انسحاب اليابان وكندا وروسيا، بإعلانهم عدم الالتزام في المرحلة الثانية، ومع تردد دول مثل النرويج وسويسرا وأستراليا ونيوزيلندا الذين يمثلون ومع وجود الولايات المتحدة والصين اللتين تساهمان بما يقارب نصف... ما يقارب 15 في المئة من الانبعاثات العالمية الانبعاثات العالمية وحدهما خارج البروتوكول أصلا... ما الذي ينفع مع الاستمرار ببروتوكول كيوتو؟ فهل هذه النتيجة هي التي تريدها البلدان المتقدمة ضمنا، لنسف كيوتو، لتصبح فكرة إيجاد اتفاق جديد شامل أمرا واقعا بعد العام 2012؟

التمويل العالق

حول قضية التمويل، يبدو أن «صندوق كوبنهاغن الأخضر» سيبقى فارغا، في ظل إصرار الولايات المتحدة على البحث بالمطلق في قضايا التمويل من دون أن يتم البحث في الالتزامات المحددة للبلدان النامية، ولا سيما الناشئة منها، ومن دون آليات للتحقق من الوفاء بهذه الالتزامات. في وقت تؤكد الصين أن الالتزامات تحتاج إلى المزيد من التوضيح أمام هذه المعطيات يمكن الاستنتاج، أن الوقت الذي نفذ لإنقاذ بروتوكول كيوتو، قد نفذ أيضا لإنقاذ المناخ، ولو أقر دوربان المزيد من الوعود بالمساعدات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية